قرطاس

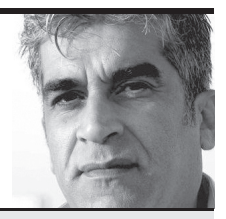

■ أحمد عبد الحسين

دولة ترتعش

لا جديدَ في تصريح قائد فيلق القدس الإيرانيّ العميد قاسم سليماني بأن "العراق .ومثله جنوب لبنان .خاضع لإرادة إيران".

لا أظنّ أن أحداً كان يجهل ذلك حتى لو لم يعترف به، قبل عامين ربما كان بعضنا يدفن رأسه في رمال الغفلة ويجيبك بهدوء مصطنع "إن هذه مبالغة!". شخصيا كنت قد كتبت وتكلمت كثيراً عن تحوّل العراق إلى ضيعة إيرانية وكان كثير من زملائي يتهمونني بالمغالاة، لكنْ ها هو الرجل الذي يمثل أعلى سلطة إيرانية في العراق، يعلن بوضوح لا لبس فيه أن دولة اسمها العراق أصبحتْ تابعة لجارتها التي اسمها إيران.

لم تكن بلادة الأميركان وغباؤهم فقط هما السبب في تسليم العراق على طبق من ذهب إلى شقيقتنا الإسلامية، السبب أعمق، فمن وصل إلى الحكم عندنا دخل السياسة من باب العقيدة، ساسة العراق الشيعة باشروا السياسة بعقيدة طائفتهم وحدها، حتى الانتخابات التي "فازوا" بها كانتْ محض مهرجان طائفيّ ليس إلا، قبيل كلّ انتخابات يعمدون إلى تجييش الشارع طائفيا، ونحن نعرف أن أكثرية الطائفيّ مضمونة سلفا، فالأحزاب الحاكمة في العراق لا تحتاج إلى خلق جمهور لها وتربيته وإقناعه ببرامج عمل، الجمهور جاهز ومستعدّ لتأييد كل من يتحدث باسم طائفته، لم يُتعبْ رموز "الدعوة" و"المجلس" و"التيار" أنفسهم بتحصيل أكثرية مريحة وتحويل الناس .بعد تخويفهم من غرمائهم في الطائفة الأخرى .إلى قنابل موقوتة ضدّ كلّ من ينتقد شخوص الطائفة الذين أصبحوا شخوص الدولة ورموزها.

الطائفة .كل طائفة .نابذة لسواها، تستدعي كراهية ما أن يتلفظ بها، هي الهوية القاتلة بامتياز، والطائفيّ لا تطمئنّ روحه إلا لمثيله، وفي السياسة المؤداة بطائفية صعبٌ أن ينتصر ما هو سياسيّ على الطائفيّ، إيران نفسها حاولتْ ذلك وفشلتْ، صرفتْ مليارات الدولارات على مراكز ثقافية وبروباغندا عملاقة لتسويق إيران باعتبارها "إسلامية"، لكننا في نهاية الأمر شهدنا كيف انحلّتْ "إسلامية" إيران .لدى الشعوب العربية مثلا .إلى طائفة تتقنّع بالدين لتهيمن على الشرق. الأمر أشبه بما تدّعيه أسماء أحزابنا "الإسلامية"، فدعاواها باتت هباء اليوم، فلا أحد .ولا حتى رؤساء الأحزاب أنفسهم .مقتنع بأن حزبه .المغلق طائفيا .هو حزب إسلاميّ، الحزب حزب طائفة، والسياسة سياسة طائفة، والديمقراطية نفسها .ممثلة بالانتخابات. ديمقراطية طائفية، والأكثرية أكثرية طائفية، فلم لا تكون الدولة دولة طائفة؟ ولم لا تكون تحالفاتها طائفية أيضاً؟ وما الغريب في ابتلاع العراق من قبل إيران؟ أهل الطائفة عندنا خائفون لكثرة ما أخافهم جيرانهم من السنة، بل لكثرة ما أوحوا هم أنفسهم إلى جمهورهم بالخوف من "البعثيين والقاعدة والتكفيريين" وهي الأسماء الرسمية لكل من ينازع طائفة الدولة على سلطانها. وذلك الذي يوحي للآخرين بالخوف، ينتهي إلى أن يعيش خوفه الذي أوحى به للآخرين.

الدولة العراقية ترتعش هلعا، لأن "الطائفة الحاكمة فيها" ترتعب كلما تذكرتْ أنها محشورة في محيط مخالف لها طائفياً بل كاره لها، فإلى أين تتجه؟ ليس إلا إيران، لكن الجمهورية الإسلامية لا تحمي أحدا مجاناً ولا تمارس وصايتها مجاناً، كما إنها لم تحتضنْ معارضة الأمس .حكام اليوم مجاناً، لقد كثرتْ ديون إيران على سياسيينا وأحزابهم حتى أصبحنا غير قادرين على سدادها إلا بإعطائها الدولة وما فيها.

لم يخطئ السيّد العميد قاسم سليماني ولم يبالغ. لكنه تأخر كثيراً في إيضاح حقيقة كنا نعرفها منذ زمن بعيد.

إيـــــران.. أزمـــة الخـيـــارات الـصـعـبـة

لم تعد أمام إيران خيارات كثيرة في مواجهة أزماتها الخارجية، خصوصاً بعد العقوبات الأميركية الأخيرة على مؤسساتها المالية، التي تبدو أنها حلقة جديدة في سلسلة الحديد التي تلفها أميركا حول رقبة النظام الإيراني.

وما تشيعه القيادة الإيرانية حول قدرتها على تفادي تأثيرات العقوبات المتراكمة على الحياة الاقتصادية في البلاد، وانعكاساتها الخطيرة على حاضر إيران كنظام سياسي، وعلى مستقبلها كدولة، إنما هو عجز عن مواجهة المأزق وليس تفادياً لنتائجه، وادعاءات النظام الإيراني إن العقوبات الأميركية والغربية ستوحد صفوف الجبهة الداخلية وتجعل إيران تعتمد على قواها الذاتية، إنما هي ادعاءات تفتقر إلى الواقعية، سبق أن تم اختبارها في تجربة حصار العراق.

ميض إحسان

ليس هناك من يتغافل عن حقيقة الدوافع التي تقف وراء العقوبات الأميركية على المؤسسات المالية الإيرانية، وبضمنها المصرف المركزي الإيراني، هذه العقوبات تشغل مساحة فاعلة من حصار اقتصادي شامل سيعطل الكثير من مفاصل الدولة الإيرانية، خصوصاً بعدما أعلن الاتحاد الأوروبي موافقة أعضائه المبدئية على قرار وقف شراء النفط الإيراني، الذي يمثل هو الآخر حظراً خطيراً على صادرات النفط الإيرانية.

رد الفعل الإيراني بإجراء مناورات عسكرية في مضيق هرمز يكاد يكون إيغالا في الانزلاق نحو مأزق محفوف بالمخاطر، ويدفع نحو عسكرة الأزمة بدلاً من تطويقها وحصرها في أجوائها السياسية، وهو ليس في صالح إيران بكل الأحوال، الأمر الذي يوحي أن ثمة خطأ جارفاً في الحسابات. إذ أن تطويق الأزمات السياسية يخضع في بعض الأحيان لتقلبات الاحداث وتغيرات الزمن، ودخول عناصر جديدة وانطفاء أسباب قديمة، وهو أمر ممكن في أجواء من التفاهمات والصفقات، لكن من الصعوبة إيقاف لهيب النار إذا انفلت من فوهات المدافع.

وقد يبدو أن كل ما يجري الآن إنما هو عقوبات اقتصادية أميركية، تدعمها تحالفات دولية لم تكتسب شرعيتها الأممية التي تسمح بخوض حرب عسكرية، لكن إذا اخذ خيار القوة مداه في المخيلة الإيرانية، ونفذت إيران تهديدها بإغلاق مضيق هرمز، فان ذلك يعني أنها تمنح المبررات الكافية لتحرك عسكري أميركي، ولربما تحالف عسكري دولي، لحسم الملف الإيراني الذي يفسح المجال لتغييرات عميقة في المنطقة تريدها أميركا، وتطالب بها إسرائيل، ويفضلها الغرب، ويستهويها الكثير من العرب، وفي مقدمتهم دول الخليج العربي.

وحقيقة الخيار الإيراني الرئيس في مواجهة كل ما يجري لايتعلق بقدرة إيران على هزيمة أميركا عسكرياً إذا ما وقع الصدام بالسلاح بين الطرفين، لكنه يتمثل بالرهان على خشية أميركا من المغامرة بتعريض مصالحها في دول الخليج العربي للخطر، ومن تفتت مشروعها السياسي في المنطقة العربية، وهذه الأسباب نفسها التي خلقت الحافز الأميركي للتصدي لتطلعات إيران السياسية في المنطقة منذ وقت طويل، وهي جزء من الدوافع الإستراتيجية التي جعلت أميركا في حالة تأهب دائم لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق في حال تهديده مصالحها ووجودها في المنطقة، وليس من المنطق السياسي أن تفرط أميركا بكل جهودها، وهيبتها، بالوقوف عاجزة عن حماية أهدافها، أو الانحناء أمام تطلعات دولة من العالم الثالث مثل إيران.

وتهديد ايران بغلق مضيق هرمز، الذي يمر عبره ما يقارب ٤٠٪ من نفط العالم، يكاد يكون تهديداً ابعاده اعلامية اكثر من كونه تأثيرات عسكرية. اذ ليس هناك من يستطيع الاقتناع ان ايران تمتلك القدرات العسكرية الحقيقية، التي تحرص على اظهارها بين مدة واخرى، القادرة على مواجهة القوة العسكرية الاميركية في المضيق، هذا الامر خاضع لحسابات ووقائع يتعذر القفز فوقهما، ومن الحكمة ان لا يتم الخلط بين المشاعر والايمان بالاهداف والارادات وبين حقائق القوة على الارض.

وفي الاستراتيجية الاميركية، ان اغلاق مضيق هرمز من قبل اية جهة له تأثيرات مباشرة على ايصال النفط الى العالم، ويعد تهديداً مباشرة لاقتصاديات الكثير من دول العالم، ما يؤدي الى اضطراب الاقتصاد العالمي، وهذا الامر لاتسمح به اميركا تحت اية ظروف، ففي عام ١٩٩٦ صدر تقرير عن وزارة الدفاع الاميركية ورد فيه" ان اية محاولة لإغلاق مضيق هرمز تعد عملاً خطيراً يحول دون وصول النفط الى الاسواق العالمية، كما ان اية محاولة لعرقلة التحركات العسكرية الاميركية في المنطقة وقت الحرب سوف يدفع الولايات المتحدة الاميركية الى استخدام القوة لضمان سلامة خطوط المواصلات الحيوية".

وعلى هذا الاساس فان اميركا تحوطت مبكراً لاحتمالات غلق مضيق هرمز وتعرض دول الخليج العربي للتهديدات الايرانية، فعملت على نشر مظلة حماية صاروخية في المنطقة تتمتع بانظمة مضادة للصواريخ الايرانية المتوجهة لاهداف على الاراضي الخليجية التي تحتضن المنشآت النفطية، والتي تعد من اولويات المصالح الاميركية، كما انها احتفظت بقوة عسكرية كبيرة في المنطقة من خلال وجود اسطولها الخامس في البحرين، وقاعدة عسكرية في جزيرة مصيرة الواقعة قبالة الساحل العماني على بعد ما يقارب ستة كيلو مترات من المضيق، وقوات عسكرية مناسبة وجاهزة في الكويت، ومركز عمليات متطور ومتقدم في قاعدة السليلة على ارض قطر، التي كان لها الجهد الاكبر في عمليات احتلال العراق.

الأمر المهم في الإجراءات الأميركية أنها مدعومة بتأييد أوروبي، وترحيب خليجي عربي غير محدود، على الرغم من تخوف دول الخليج العربي، التي تقف بين جبهتي القتال، أن تغدو أراضيها ساحة للمعارك إذا ما نشبت الحرب في المضيق.

وواقع الأمر إن دول الخليج العربي لاتملك أن تقف حائلاً ضد مقادير الحوادث، كونها واقعة تحت ضغوط عديدة، يأتي في مقدمتها عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها تجاه أي عدوان خارجي، وهيمنة القرار السياسي الأميركي على القرار السياسي المحلي، وخشيتها من امتلاك إيران السلاح النووي الذي سيخل بالتوزن الاستراتيجي في المنطقة، الأمر الذي سيهدد أمنها ويفرض على دولها مستقبلاً غير مؤتمن.

والأكثر أهمية في كل ذلك إن أميركا تترقب الفرصة المناسبة لتصفية محور إيران – سوريا- حزب الله في جنوب لبنان وحركة حماس في فلسطين، الأمر الذي سيشجع الكثير من العرب على التناغم مع الرؤية الأميركية الجديدة للمنطقة العربية، ويمنح إسرائيل مزيداً من الأمن في ما يتعلق بحدودها مع جنوب لبنان، ويوفر لها فرصة تسوية القضية الفلسطينية بالطريقة التي تناسبها وبالشروط التي تحقق أهدافها.

ولعل من سوء حظ إيران إن تأجيج نيران الملف الإيراني يتزامن مع بدء الترويج لمرشحي الأحزاب الذين سيخوضون الانتخابات الأميركية، والخشية أن يدخل الإعلام الأميركي، الذي تحركه المؤسسات الصهيونية، على تفاعلات الاحداث ويتحكم بدفة الأزمة بالاتجاهات التي تخدم إسرائيل، فيصبح التعاطي مع الملف الإيراني احد الحدود الفاصلة في خيارات الناخب الأميركي وداعياً للترجيح.

وفي الوقت الذي تراهن إيران على طبيعة الديمقراطيين في عدم استخدامهم القوة العسكرية في التعامل مع الأزمات الدولية، فإن تأريخ الإدارات الديمقراطية يوحي بان هذه القاعدة ليست ثابتة، فإنهم لم يمتنعوا عن استعمال القوة العسكرية عند الضرورات، فالرئيس الديمقراطي كلنتون استخدمها في البلقان والصومال، وأوباما استخدمها بالوكالة في ليبيا، كون الفوز بالانتخابات من الأهداف التي تتنازل أمامها كل الاعتبارات الأخرى، خصوصاً إن الديمقراطيين يتعرضون في الوقت الحاضر لانتقادات وضغوطات من قبل الجمهوريين داخل الكونغرس الأميركي في ما يخص السياسات الداخلية والخارجية، وهي ضغوطات يتعذر إهمالها أو تجاوزها إذا ما أراد الديمقراطيون المنافسة الجدية في الانتخابات القادمة.

وفي المقابل فإن الجمهوريين، وهم يخوضون انتخابات مرشح الحزب الذي سينافس المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأميركية، فإنهم لم يترددوا عن الإفصاح مبكراً عن طريقة تعاملهم مع الملف الإيراني بالنهج الذي عرفوا به من استخدام القوة العسكرية المباشرة في السياسة الخارجية الأميركية، وهو ما أعلن عنه المرشح الجمهوري" ميت رومني" في حملته الانتخابية في ما يخص الملف الإيراني بالقول "في حال وصوله البيت الأبيض فإنه سيعمل على قطع رأس إيران".

ويبقى السؤال الأكثر ترداداً في بال المراقبين، هل ستركب إيران أمواج الوهم، فتطلق مارداً جديداً من قمقمه يدوس بقدميه سواحل الخليج العربي مرة أخرى، أو إنها ستتراجع في اللحظة المناسبة في انتظار زمن آخر للوقوف في صف الكبار؟

إن دول الخليج العربي لاتملك أن تقف حائلاً ضد مقادير الحوادث، كونها واقعة تحت ضغوط عديدة، يأتي في مقدمتها عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها تجاه أي عدوان خارجي

كاريكاتير

■ عادل صبري

جسر

حوار كويتي-عراقي

سعد بن طفلة

كان الأول من نوعه منذ أكثر من عشرين عاما، عشرات الإعلاميين الكويتيين والعراقيين التقوا بقاعة كبيرة بالعاصمة الكويتية الأسبوع الماضي، فكان حوار. ذاك هو المطلوب، وهذا هو النجاح بحد ذاته، وتلك هي اللطمة على وجه كل من يحاول عرقلة إعادة بناء الثقة وترميم العلاقات التي هدمتها الدكتاتورية البائدة.

على مدى يومين التقى عراقيون وكويتيون بالكويت، فكان هذا مما يغيض دعاة الفرقة، ويحرق قلوب المتكسبين على استمرار القطيعة.

لو سألت أشد المطرفين تطرفا بين الطرفين عن السبيل السليم لإعادة العلاقات بين البلدين، لأتاك الجواب سريعا من الجميع: الحوار.

كان الحوار صريحا، وهذا هو المهم، غابت عنه وسائل الإعلام، فغابت عنه المزايدات، وسادته مناقشات الحقيقة. تقاطعت الآراء، وتباينت الرؤى، وتنوعت وجهات النظر، ليس بين الفريقين العراقي والكويتي وحسب، ولكن بين العراقيين أنفسهم، وبين الفريق الكويتي نفسه، فكان هذا مؤشر المصارحة، ودليل أجواء صحية للحوار. لم تسيطر على الحوار صفة العبارات المكررة، بل جملا واضحة وقاسية أحيانا، تخللها العتب، ودخل بين ثناياها التلاوم، بل ووصل إلى حد إلقاء المسؤولية على هذا الفريق أو ذاك بالمساهمة في القطيعة والتضليل أحيانا، ولكن ذلك تم كله بروح الانفتاح والعتاب، وليس بروح التشفي والاتهام، ويبدو أن العتب الكويتي العراقي كان على قاعدة "العتاب صابون القلوب"، وليس على قاعدة: "ولك لوتسوى العتب، جا عاتبيتك"!!

كان من أجمل ما في اللقاء التنوع العراقي في الآراء، وهو أمر غاب طيلة عقود الدكتاتورية التي كان الصحفي العراقي يحسب فيها أنفاسه، ويعد كلماته، ويتلفت لمرافقيه ومن شاركه الحضور من أبناء بلده، وكان الإعلامي العراقي نسخة مكررة لما يقوله كافة أفراد الوفد المشارك في أي نشاط خارج "القطر".

كان شيئا رائعا أن يختلف العراقيون، وإن كان توقيت الاختلاف ومكانه غير مناسب، هكذا كان رأيي في إحدى جلسات الحوار التي ترأستها، وكان الأجمل أن يحتدم الخلاف حول الدعوة لزيارة ميناء مبارك أو الاستماع لعرض فني حول وجهة النظر الكويتية الرسمية حول الميناء، وتنوعت وجهتا نظر العراقيين المشاركين.

كان هناك وجهة نظر عراقية لا ترى داعياً لهذا الموضوع لعدم ادراجه على جدول الأعمال، رغم أن جدول الأعمال لم يحو سوى بند واحد: حوار مفتوح بين إعلاميين عراقيين وكويتيين، وثمة رأي عارض خوفا من تفسير المسألة داخل العراق بمحاولة كويتية لاستمالة إعلاميين عراقيين على الطريقة الصدامية يوم استمال كثيرا من الإعلاميين والصحافيين والفنانين العرب، وفريق لم ير أي حرج في الذهاب للموقع ومشاهدة الميناء بدلا من بناء المواقف على تصريحات الساسة الذين لهم أجندات متفاوتة، بينما رأى بعض أن لا داعي للتطرق لمسألة الميناء من أساسه لأنه ميناء كويتي في أراض ومياه اقليمية كويتية ولا شأن لهم به كعراقيين.

التباين كان صحيا، والجانب الكويتي الرسمي كان مضيافا، فآثر الانسحاب حفاظا على مبدأ الحوار، وأغلق ملف التطرق للميناء من أساسه، فالحوار ونجاحه واستمراره أهم من أي أمر آخر.

ما جرى الأسبوع الماضي في الكويت كان شيئا بناء، وخطوة في مسيرة طويلة، لكنها بدأت، وعلى كافة المخلصين بالبلدين الدفع بها، بدلا من أن يلعنوا الظلام ويغرقوا فيه.

شـــراكـــة وطـنـيـــة بـنـكـهـة طـائـفـيـة

محمد صادق جراد

بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ تمت دعوة القوى والأحزاب السياسية العراقية المعارضة في الداخل والخارج لإشراكهم في العمل السياسي لإدارة الدولة العراقية التي تعرضت للاحتلال الأمريكي الذي تمكن من إسقاط نظام شمولي دكتاتوري متسلط.

والأمر الذي لا يمكن لأحد أن ينكره هو أن تلك القوى والأحزاب السياسية لم تمارس العمل السياسي قبل هذا التاريخ ولم تكن لديها خبرة ميدانية لأن النظام احتكر ذلك العمل طيلة سنوات حكمه له ولحزبه ولأزلامه الذين اخذوا يتناقصون شيئا فشيئا حتى تمكن ذلك النظام من التفرد بالسلطة وحده والسيطرة على مراكز القرار ليكون مطلق الصلاحيات عمل على تهميش الأحزاب الأخرى لتنخرط جميعها في المعارضة السياسية داخل وخارج العراق.

عودة تلك الأحزاب والشخصيات جاء لإشراكها في تجربة ديمقراطية أريد لها أن تكون نموذجية في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلا أن تلك الدعوات للمشاركة لم تحددها معايير وطنية أو ضوابط مهنية بل اعتمدت النظرة الضيقة للتنوع الإثني والطائفي في العراق حيث تم زج المكونات الاجتماعية في العمل السياسي وبنسب مختلفة تتناسب مع حجم ذلك المكون والنسبة التي يشكلها في المجتمع بعد أن قام الحاكم المدني بريمر بتشكيل مجلس الحكم وأعطى حصة لكل مكون ليؤسس منذ ذلك اليوم لنظام حكم في العراق يعتمد الطائفية والقومية والمذهبية في توزيع المناصب وتقسيم السلطة. والأخطر من ذلك ان هذه التقسيمات انجرت على الشارع العراقي لتنعكس على خيارات الناخب العراقي في ظل غياب الثقافة الانتخابية والمفاهيم الديمقراطية عن المواطن البسيط الذي يشكل نسبة كبيرة من أصوات الناخبين. ومن يومها انفتحت الأبواب مشرعة أمام الأحزاب والطوائف والأديان والقوميات والقبائل والشخصيات من جميع الانتماءات للعمل السياسي في وضع لا يمكن وصفه سوى بالفوضوي يسعى جميع المشتركين فيه إلى الحصول على المكاسب الفئوية الضيقة دون التفكير بالمصلحة الوطنية .

ويمكننا اليوم أن نقول بأن العملية السياسية في العراق لم تتمكن من التخلص من هذه الحالة السلبية لحد اليوم بالرغم من مرور أكثر من ثماني سنوات تخللتها دورتان انتخابيتان أنتجت نفس النتائج السابقة من ناحية التقسيم الطائفي والقومي في ظل نظام انتخابي ساعد على ذلك وكل ذلك ساهم في تحويل العمل السياسي في العراق من منافسة مشروعة لتقديم الخدمات للشعب عبر برامج وطنية مخلصة الغرض منها النهوض بواقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي إلى منافسة على توزيع المناصب ومحاولة الحصول على مكاسب أكثر لصالح المكون والطائفة والحزب ومحاولة تسقيط الآخر دون الالتفات للتحديات التي يمر بها العراق اليوم ومنها ما يعانيه المواطن من خطر الإرهاب وتنوع أساليبه في قتل الناس إضافة إلى نقص الخدمات في العديد من القطاعات الاقتصادية كالكهرباء والماء والصحة فضلا عن التحديات الخارجية المتمثلة بالعلاقات المتوترة مع دول الجوار التي تتجاوز على حقوق العراق البرية والمائية والنفطية.

ما نريد أن نقوله إن المحاصصة الطائفية والآليات الديمقراطية المؤدية إليها كان لها الدور الأخطر في الخلافات التي تشهدها العملية السياسية اليوم لأن القوى السياسية مازالت تعمل تحت لواء الطائفة والحزب والكتلة ولم ترتق لحد اليوم إلى إدراك المفاهيم الديمقراطية وقيم المواطنة والوطنية الحقيقية ليتسبب السياسيون في ضياع الزمن والجهد ليبقى المواطن يتطلع للأداء المتردي للمؤسسات التشريعية والتنفيذية التي دخلت دائرة الصراع بسبب نظام المحاصصة وحكومة الشراكة التي أصبح الجميع اليوم يدرك بأنها ذات آلية عقيمة في إقرار القوانين وتقديم الخدمات إلا أن البعض متمسك بها خوفا من خسارة المكتسبات التي وصل إليها عبر شراكة وطنية ذات نكهة طائفية.